

المسيحي
والإضطهاد

الدرسُ السابعُ
مناصرةُ حقوقِ المضطَّهدين

MODULE 7



الدرس السابع

مناصرة حقوق المضطهدين

الهدف التعلّمي

مع نهاية هذا الدرس، سيكونُ الدارسين قد فهموا مفهومَ المناصرة، وسيستلّحون بفهمٍ أساسيٍّ للنشاطات المتضمنة في التخطيط لحملة مناصرة، وإدارتها، و أهدافِ المناصرة المحتملة على الصُّعدِ الوطنيّة والإقليمية والدولية. وسيتكوّن لديهم وعيٌّ بأهميّة التفويض والدقة والمفردات وتحدي استخدام الاعلام بحكمة.

قراءة كتابيّة تمهيديّة: لوقا 10: 25 - 37

الإطار العام للدرس

مقدمة

1. ما هي المناصرة ولماذا ينبغي الانخراط فيها؟

أ. التعريف

ب - النظام مقابل الفرد

ج - التكليف الكتابي

2. الكيفية: عمليّة المناصرة

أ. المراقبة

ب - التوثيق

ج - المناصرة

3. الكيفية: أهداف المناصرة

أ - وطنيّة

ب - إقليمية

ج - دولية

4. أفضل الممارسات

خاتمة

قراءة إضافية:

Becker, Jo, *Campaigning for Justice: Human Rights Advocacy in Practice*. Stanford: Stanford University Press, 2002. Chapter 4: "Working with UN Special Rapporteurs to Promote Human Rights."

الدرس السابع

مناصرة حقوق المضطهدين

هنالك مجموعة واسعة من خيارات الدفاع والمناصرة والإعلام والدعم تمكّننا من رفع أصواتنا لأجل المضطهدين من أجل إيمانهم.

مقدمة

يواجه مسيحيون كثيرون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التمييز، والتهميش، وحتى الاضطهاد بسبب ولائهم للمسيح، وبشكل خاص حين يقودهم الولاء إلى التبشير، ورعاية مهتدين في بيوتهم وكنيستهم. وغالباً ما تكون محنة أولئك الإخوة والأخوات الذين ولدوا في كنف الإسلام، لكنهم اتخذوا قراراً باتباع المسيح، أكثر صعوبة من محنة غيرهم.

يتناول درس آخر الطرق المختلفة للاستجابة للاضطهاد التي التي يومئ لنا بها الكتاب المقدس للقيام: قبوله (الاضطهاد) واحتماله بصبر، أو بالهروب منه، أو بتحديثه. وسنركز في هذا الدرس على الاستجابة الأخيرة.

سننظر إلى نهج معين في تحدي التمييز والاضطهاد الموجه لنا أو للذين حولنا من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان ومناصرتهم.

وسنبداً أولاً بإيجاز بإلقاء نظرة على ماهية تعبير المناصرة (advocacy). وبعد ذلك، سنخصص معظم الدرس لاكتساب فهم أساسي لكيفية هذه العملية وأهدافها المحتملة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وسننهي الدرس بتأمل ماهية المناصرة "الحكيمة" من خلال إلقاء نظرة على أفضل الممارسات في التفويض والدقة والمفردات والاعلام.

1- المناصرة (advocacy) : ما هي ولماذا؟

المناصرة كتكليف كتابي هي إجراء أو عمل يهدف إلى تصحيح ظلم عرَضِيٍّ أو منهجيٍّ. وقبل أن نبدأ بإلقاء نظرة على الكيفية التي ينبغي بها أن نقوم بعملية المناصرة، فإن من المفيد أن نتطرق إلى ماهية المناصرة. ورغم أنه لدى كثيرين تصوّر للمناصرة، إلا أنه يصعب الخروج بتعريف دقيق لها، حسب ما هو معروف. فهي ليست ببساطة اللعب بمعاني الكلمات ودلالاتها. وتشمل معظم التعريفات كحد أدنى الأنشطة المتضمنة في المناصرة وأهدافها. وغالباً ما تشمل التعريفات الأكثر تفصيلاً تحديد هوية الذين يقومون بها، والذين يستفيدون منها، أو إيضاح القيم التي تدعم منهج المناصرة. ويخلص فينكلاسن وميللر Veneklasen and Miller قائلين (ص 17):

"ليست مناهج المناصرة المتنوعة مجرد طرق مختلفة للوصول إلى غاية مشابهة. فهي تجسّد قيماً مختلفة، ومواقف وأهدافاً سياسية، فتسعى بالتالي إلى غايات مختلفة. ولهذه الفروقات آثار مهمة على المجموعات المهمشة أو المستبعدة مثل النساء، والشعوب الأصلية البدائية، والأقليات العرقية."

أ- التعريف

في حين أنه ليس لدينا في هذا الدرس مجالاً للنظر بعمقٍ إلى التعريفات المختلفة وتأثيرها على شكل الجهود الفعلية من أجل المناصرة، فإن من المهم أن نبدأ بتحديد ما نعنيه بالمناصرة (advocacy) في هذا الدرس والإسهاب بإيجازٍ في الحديث عن تفاصيله.

سنستخدم في هذا الدرس تعريفاً بسيطاً وعمماً جداً للمناصرة.

المناصرة مجموعة كاملة من الإجراءات المنظمة والمنهجية التي تهدف إلى تغيير القوانين أو السياسات أو المواقف أو السلوكيات.

لنلق نظرة عن قرب على التعريف. يمكن أن تتألف المناصرة من مدى كاملٍ من الأنشطة المختلفة، مثل استخدام وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام أو في إخجال الحكومة، أو الضغط على صنّاع القرار، وتنقيف الجمهور، ورفع الوعي بحقوق الإنسان، أو أعمال احتجاج مختلفة (مثل المظاهرات).

وعملية المناصرة منظمة ومنهجية فلا تحدث حملة مناصرة من تلقاء نفسها، فهي عملٌ شاقٌ يتطلب قدراً كبيراً من التنظيم والتخطيط، وتتبع إجراءات منصوصاً عليها (وسنسهب في هذا الموضوع في بقية هذا الدرس).

وأخيراً، تهدف المناصرة إلى التغيير وتحسين وضع شخص أو مجموعة من الأشخاص. ويمكن أن تسعى المناصرة إلى أن تغير ما يلي:

- القوانين: يمكن أن تميّز القوانين الرسمية ضد مجتمعات معينة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون هنالك قوانين متعلقة ببناء أماكن للعبادة أكثر تقييداً للمسيحيين من المسلمين، أو تجرم سلوكاً معيناً (مثلاً، تغيير الدين إلى دين آخر أو التبشير).
- السياسات: يمكن أن تقوم دولة ما بالتمييز ضد مجتمعات معينة تحظر أنشطتها مع أنه لا يوجد قانون ينص على ذلك. إذ تستطيع الشرطة أن تعتقل الذين يغيرون دينهم رغم عدم وجود قانون ضد تغيير الدين. أو ربما تقوم الدولة بشكل منهجي برفض تسجيل طوائف جديدة أو ترخيص بناء كنائس، رغم أنه لا يوجد سبب قانوني للقيام بذلك.
- الممارسات: ربما تتخذ بعض أجهزة الدولة إجراءات غير ثابتة أو على مستوى الأمة، لكن وقتية. فربما لا يوجد في بلد ما قانون يمنع تدريس الديانة المسيحية للتلاميذ المسيحيين، ولا توجد أيضاً سياسات منهجية لتثبيط ذلك. لكن ربما رغم ذلك، توجد مدارس لا تقدم هذه الدروس، لأن رئيساً محلياً للمدارس الحكومية يرفض أن يوظف معلماً لتقديم هذه الدروس، على سبيل المثال. أو ربما تكون هنالك سياسة أو قانون يعطي المسيحيين عطلة في عيد الفصح والقيامة، لكن ربما يلجأ مدير مدرسة إلى جدول امتحانات مهمة في تلك المناسبة، ليمنع التلاميذ المسيحيين من التمتع بهذه العطلة.
- المواقف (النظرات): ليست هيئات الدولة وحدها هي التي يمكن أن تمارس التمييز أو ترتكب أعمال العنف. فغالباً ما تكمن المشكلة في أشخاص غير حكوميين، مثل أعضاء عائلة المهتدي إلى المسيحية أو مجموعات معينة من المجتمع. ويمكن أن تهدف المناصرة إلى تغيير المواقف تجاه مجتمع محلي وإلى احتياجاته. ويمكن أن تهدف أيضاً إلى تخفيف حدة التوتر في قرية بسبب إنشاء مبنى كنيسة، أو شكاوى من مجتمع من افتتاح مدرسة مسيحية، أو إشاعة أن المسيحيين يشربون الدم أثناء قربان المقدس.

- السلوكيات: غالباً ما تؤدي المواقف (التوجهات) ضد المسيحيين إلى أعمال سلبية يقوم بها أشخاص غير حكوميين ضد المسيحيين. ويمكن أن تتراوح هذه الأعمال ما بين أعمال برينة نسبياً من تخريب الأبنية المسيحية وأعمال أكثر خطورة مثل التمييز وحتى العنف ضد الأبنية أو الأشخاص. وتسعى "المنصرة" إلى وضع حد لهذا السلوك.

ب. النظام مقابل الفرد

سنميز في هذا الدرس بين نوعين واسعين من "المنصرة"، وهما المنصرة العرضية والمنصرة الأنظمة (تطلق عليها أحياناً تسمية مناصرة تغيير الأنظمة). يتضمن الأول مناصرة الضحية أو الضحايا في حادث معين، مثل شخص مسجون، أو كنيسة تعرضت للإغلاق أو الهجوم، أو هجمات على المسيحيين في قرية معينة بعد إشاعة أن هنالك كنيسة يجري إنشاؤها. وأمّا النوع الثاني، وهو مناصرة الأنظمة، فلا يركز على حادث معين، بل يسعى إلى تغيير بُنيوي من شأنه أن يستفيد منه أشخاص كثيرون (أو حتى مجتمع كامل) على فترة أطول من الزمن. وتسعى مناصرة الأنظمة إلى تغيير في قانون أو سياسة أو موقف (توجه) من شأنه أن يشكل تمييزاً منظماً ضد مجموعة عامة من الناس أو يضع أساساً لاضطهادهم، مثل الأطفال المسيحيين في المدارس الحكومية، والمهتدين إلى المسيحية، إلخ.

يمكن لمنظمات المنصرة أن تضيّق تركيزها على الحقوق المدنية والسياسية (مثل سجن أشخاص من أجل الرأي، والاضطهاد الديني والتعذيب) أو على نطاق أوسع على قضايا العدالة الاجتماعية (مثل قضايا الفقر والبيئة). ومع أن كثيراً من الموضوعات المطروحة في هذا الدرس ستكون ذات صلة بأشكال المنصرة كلها، وحتى بشكل أكبر في المنصرة المبنية على الحقوق المدنية والسياسية، إلا أن تركيزنا سينصب على مناصرة الحرية الدينية.¹

ج. التكليف الكتابي

يوجد تكليف واضح في الكتاب المقدس في أن نهب إلى مساعدة الضعفاء والقابلين للجرح وتقديم العون للمتألمين. ومن أجل الاطلاع على عرض أكثر إسهاباً، فإنني أشير إلى خمسة دروس (الطرق اللاهوتية للتعامل مع حقوق الإنسان) تصف العقائد الكتابية التي تدعم مفهوم حقوق الإنسان والانخراط في مناصرة حقوق الإنسان وتوفر تفصيلاً لاعتراضات شائعة يثيرها بعض المسيحيين على حقوق الإنسان.

أود هنا أن ألقى نظرة سريعة على نص واحد يدعم تكليفاً يعكس ماهية مناصرة حقوق الإنسان، وهو لوقا 10: 25 - 37 (مثل السامري الصالح). طلب أحدهم إلى يسوع أن يوضح من هو قريبنا (بعد تصريحه أنه ينبغي أن نحب أقرباءنا). ولم يكتفِ يسوع بالإجابة عن هذا السؤال المعين، بل أسهب في ما يعنيه أن تطيع وصية أن نحب أقرباءنا). فروى قصّة رجل في حالة ضعف شديد (بعد أن قام لصوص بضربه وتركه بين حي وميت). عندما وصل عضوان من صفوة المجتمع إلى المكان (كاهن ولاوي)، رأى الرجل، لكنهما اجتازاه إلى الجانب الآخر من الطريق. ثم جاء شخص محتقر جداً (سامري) رأى الرجل، فتوقف

¹ عادة ما يُفرّق بين حقوق الإنسان وقضايا العدالة الاجتماعية. واعتقد أن هذا غير مفيد وغير صحيح في الواقع (فكثير من قضايا العدالة الاجتماعية، إن لم تكن كلها قضايا انتهاكات لحقوق الإنسان أيضاً). ومن المفيد تمييز المنصرة بناءً على "ثلاثة أجيال من حقوق الإنسان" (انظر لشرح Temus Chat 25 هذا المصطلح). فالجيل الأول لحقوق الإنسان هو الحقوق المدنية والسياسية (حقوق تحمي الأفراد من قيام الدولة بانتهاكات حقوقهم). وحقوق الأجيال الثانية اجتماعية واقتصادية وثقافية (مثل حق الحصول على الحد الأدنى للأجور). وأما حقوق الأجيال الثالثة فتشمل الحق في السلام وبيئة نظيفة.

واهتمَّ بجروحه، وأوصله إلى فندقٍ ودفعَ لصاحبِ الفندقِ مالاً ليقدمَ له مزيداً من العلاج. وخلصَ يسوعُ في نهايةِ القصةِ في معرضِ إجابتهِ للشخصِ السائلِ أنه لكي نطيعَ الوصيةَ "بأن نحَبَّ قريبنا"، ينبغي علينا أن نَتَّبَعَ مثالَ السامريِّ (لا مثالَ الكاهنِ أو اللاويِّ): "اذهبْ أنت أيضاً واصنعْ هكذا." فعندما نرى أشخاصاً يعانون من سوءِ المعاملةِ والإساءاتِ، فإننا مدعوون إلى أن نفعلَ ما بوسعنا لنساعدَهم وفي بعضِ الأحيان، قد تكونُ مناصرتُهم جزءاً من الاستجابةِ الملائمةِ.

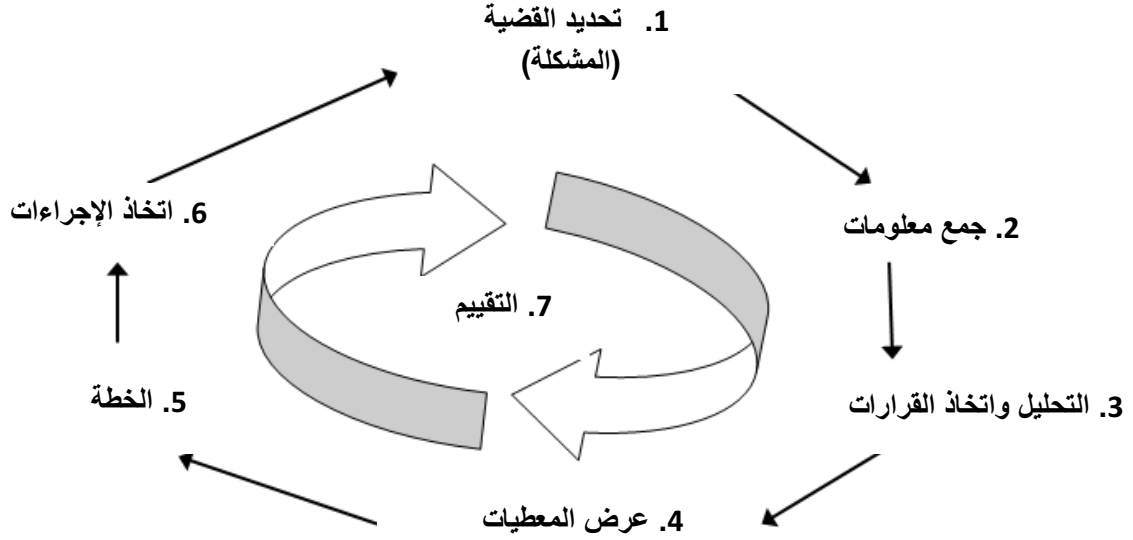
اسئلةٌ لمزيدٍ من النقاشِ:

- 1) يشيرُ تعريفُ المناصرةِ إلى السعيِ إلى إحداثِ في التغييرِ في أ) القوانينِ أو ب) السياساتِ أو ج) الممارساتِ أو د) المواقفِ (النظراتِ) أو هـ) السلوكياتِ. هل يمكنكُ أن تعطيَ مثلاً لكلِّ واحدةٍ من الفئاتِ التي تكمنُ وراءَ تهميشِ المسيحيين في العالمِ العربيِّ، أو ممارسةِ التمييزِ ضدهم، أو اضطهادهم؟
- 2) هل تتفقُ مع الكاتبِ أن مثلَ السامريِّ الصالحِ يقدمُ تكليفاً للانخراطِ في مناصرةِ حقوقِ الإنسانِ لمصلحةِ الذين يعانون الاضطهاد؟ ولماذا؟

2- عملية المناصرة

تتألف عملية المناصرة من ثلاث مراحل: المراقبة، والتوثيق، والعمل (اتخاذ الإجراءات). ويمكن تقسيم عملية المناصرة إلى دورة من سبع نقاط:

دورة المناصرة



من أجل تبسيط هذا الموضوع، سأقوم بتلخيص هذه الخطوات السبع في عملية من ثلاثة أجزاء: أ) المراقبة (الخطوتان 1 - 2) ب) التوثيق (الخطوتان 3 - 4) ج) والمناصرة (الخطوتان 5 - 6).

مراقبة حقوق الإنسان، بمعنى عام، هي جمع المعلومات (والتحقق من صحتها) حول وضع حقوق الإنسان بشكل عام أو حول انتهاكات معينة لحقوق الإنسان.

يتضمن توثيق حقوق الإنسان تحليل المعلومات التي جُمعت في مرحلة المراقبة وعرضها، وتقديم توصيات بناءً على ذلك العرض ضمن إطار مقاييس حقوق الإنسان الدولية.

تصف مناصرة حقوق الإنسان عملية تخطيط وتنفيذ لإستراتيجية لتنفيذ التوصيات.

أ. المراقبة

يعتقد محقق خاص من محققين حقوق الإنسان (Groome, p. 23) أن:

"التنفيذ الفعال والعاقل للقانون في أي نظام يعتمد على التحقيق المهني (الاحترافي) ومراقبة الانتهاكات. فقبل تطبيق القانون على حالة من الحالات، يتوجب أن يكون هنالك فهم واضح وكامل للحقائق، أي فهم لا

يرتكز على التكهّنات أو الإشاعات، بل على أدلةٍ دُرستْ بتمحيصٍ ... ويمثّل التحقيق المهنيّ والموثوق لانتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ أساسَ تطبيقِ حقوقِ الإنسانِ."

وكما سبق أن ذكرنا في القسم الأول من هذا الدرس، يمكن أن تركزَ المناصرةُ على التغييرِ البنيويّ للقوانين والسياساتِ، إلخ. (مناصرةُ الأنظمةِ) أو على مساعدةِ الضحيّةِ (الضحايا) في حادثةٍ معيّنة (المناصرةِ العرضيّةِ). وبمعنى عامٍّ، تنطبقُ المراقبةُ على كلا الشكليْن.

غيرَ أن المراقبةَ تُستخدمُ أحياناً بمعنى أضيق في الإشارةِ إلى جمعِ المعلوماتِ حولَ قضايا حقوقِ الإنسانِ المرتبطةِ بمناصرةِ الأنظمةِ، في حين أن المراقبةَ المرتبطةَ بحادثةٍ معيّنة تسمّى التحقيق في حقوقِ الإنسانِ.

وبمعنى أكثرَ ضيقاً، تتضمنُ المراقبةَ ملاحظةً دوريّةً منتظمةً للأجهزةِ الحكوميّةِ وسياساتها وإجراءاتها للتحقُّق من أنها متوافقةٌ مع المقاييسِ المحليّةِ والدوليّةِ لحقوقِ الإنسانِ. وهي تلقي نظرةً على قضيةٍ معيّنة مثل أحوالِ السجونِ، وقوانينِ الأحوالِ الشخصيةِ أو السياساتِ والممارساتِ التي تنظّمُ أماكنَ العبادةِ، وكيف أنّ هذه تلتزمُ بقانونِ حقوقِ الإنسانِ الدوليّ أو تنتهكها.

عندما ننظرُ إلى دورةِ المناصرةِ، نرى أنّ الخطوةَ الأولى هي تحديدُ القضيةِ التي تراوُ مراقبتها.

ربما يبدو هذا في تحقيقِ حقوقِ الإنسانِ أمراً واضحاً، حيثُ إن المرءَ يلقي نظرةً على حادثةٍ معيّنة، مثل إلقاءِ شخصٍ مهتدٍ إلى الإيمان بالمسيح في السجن بسببِ معتقدياته. غيرَ أنّ من المحتمل حتى في حالاتٍ محدّدةٍ أن توجد عدّةٌ من انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ في نفس الوقت. وفي حالةٍ وضعِ المهتدي إلى المسيحيّةِ في السجن، ربما تتضمنُ الانتهاكاتُ انتهاكاً حقّه في أن يكونَ له دينٌ يختاره ويمارسه، وحقّه في عدمِ القبض عليه بشكلٍ تعسفيٍّ، وحقّه في أن لا يعدّبَ، أو حقّه في الحصولِ على محاكمةٍ عادلةٍ. ومن المهمّ أن نبقى مفتوحين الذهنِ ونحدّدَ انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ كلّها ذات الصلة.

ومن أجلِ أن تُجري تحقيقاً لحقوقِ الإنسانِ، ينبغي أن تجيبَ عن السؤالِ التالي:

من الذي فعلَ ماذا بمن (الضحيّةِ)، ومتى وأين ولماذا؟

- بمن: أكبر قدرٍ ممكنٍ من التفاصيلِ حولَ الضحيّةِ (الخلفيّةِ الشخصيةِ، والحالةِ الاجتماعيّةِ، والأبناء، والخلفيّةِ المسيحيّةِ، إلخ).
- من: أكبر قدرٍ ممكنٍ حولَ الجناةِ (مثلاً: "ألقت السلطاتُ القبضَ عليه" عبارةٌ أقلُّ فائدةً من عبارةٍ "جاء ثلاثة ضباطٍ من أمنِ الدولةِ يرتدون الزي الرسميّ لاعتقاله").
- ماذا: أكبر قدرٍ ممكنٍ من التفاصيلِ حولَ ما حدثَ للضحيّةِ أو الضحايا، وما هو وضعُهم الحاليّ.
- متى: من المهمّ أن يكونَ لديك جدولٌ زمنيّ دقيقٌ لما حدثَ.
- أين: من المهمّ أن تكونَ لديك تفاصيلٌ للمواقعِ (موقعِ الاعتقالِ، موقعِ السجنِ، موقعِ التعذيبِ، إلخ).
- لماذا: من المهمّ أن تكونَ لدينا تفاصيلٌ حولَ كلّ من الأسبابِ الرسميّةِ التي تقدّمُها السلطاتُ أو الجناةُ الآخرون وراءَ عملهم، وما يُعتقدُ أنه الأسبابُ الحقيقيّةُ (المختلفةُ عن تلك المُعطاة). على أيّ أساسٍ تقيّمُ الأسبابُ الحقيقيّةُ؟

سينتأثر اختيار قضية لمراقبتها، في سياق مناصرة الأنظمة، بأهدافك (ما تريد أن تنجزه) وكفاءتك (خبرتك، مواردك، الموضوعية من أجل تحقيق المصدقية)، إضافة إلى السياق الأوسع (أيّة قضايا تدعو إلى القلق حالياً؟ هل هم ينفذون بالفعل مشروعاتٍ مشابهة؟).

- حدّد مقاييس حقوق الإنسان: أيّة مقاييس تغطّي القضية/ الحالة التي نراقبها؟ يوفّر هذا معياراً يمكن بموجبه تقييم الوضع الحقيقي.
- حدّد المعلومات اللازمة لتقييم القضية التي تجري مراقبتها، والمصادر الممكنة للمعلومات (تقارير وسائل الإعلام، وتقارير أخرى من منظمات غير حكومية، وتقارير رسمية (حكومية)، ووثائق ومقابلات، إلخ).

تتمثّل الخطوة الثانية في عملية المراقبة في الجمع الفعلي للمعلومات ذات الصلة.

يمكن تصنيف الأدلة كلّها في ثلاث فئات: الأدلة المادية، وأدلة الشهود، والأدلة الوثائقية.

- تشير الأدلة المادية إلى شيء ماديّ يمكن أن يوفّر معلومات حول حدث ما. وقد يشمل الأسلحة المستخدمة، أو حالة الضحية الجسدية، أو المنطقة التي حدث فيها الهجوم. وربما تشير الأدلة المادية أيضاً إلى الصور الفوتوغرافية.
- و"أدلة الشهود" مصطلح عامّ يشمل تصريحات الضحايا والشهود والمشتبه بهم. وهي تختلف عن الأدلة المادية في أن أدلة الشهود ليست موثوقة إلا بمقدار موثوقية الشاهد الذي يدلي بشهادته. إذ تعتمد دقّة الحقائق التي يُشهد عنها على الصدق وإدراك مهارات التوصيل لدى الشاهد.
- وأمّا الأدلة الوثائقية فتشير إلى استمارات أو وثائق أو رسائل يمكن أن تعطي معلومات حول الحدث. ويمكن أن تضمّ السجلات العامة، والأحكام القضائية، وروايات وسائل الإعلام، والمراسيم الحكومية، إلخ.
- يرجّح أنك ستتعامل، في ما يتعلّق بتحقيقات حقوق الإنسان، بشكلٍ رئيسي مع أدلة الشهود (ضحايا أو آخرين يخبرونك ما حدث). ومن المؤسف أن أدلة الشهود هي الأقل موثوقية من بين فئات الأدلة الثلاث. ولهذا فإنّ من المهمّ أن تتحقّق من صحّة أدلة الشهود قدر الإمكان إمّا بالأدلة المادية، أو الأدلة الوثائقية (كالأحكام القضائية مثلاً)، أو بمزيد من أدلة الشهود من مصادر أخرى مستقلة.
- هنالك ثلاثة مبادئ مهمّة في تقييم المعلومات:

1) موثوقية المصدر ومصادقيته

أ. المصدّاقية قياسٌ لصدق شهادة المصدر. هل يقول المصدر الحقّ كما يعتقدُه بإخلاص، أم أنّه يكذب؟

ب. المصدّاقية هي ما إذا كان "الحقّ" الذي قاله المصدر حدث فعلاً أم لم يحدث. فحتى عندما يعتقد المصدر بصدق أن المعلومات التي يقدّمها صحيحة، ربما يكون على خطأ (من غير تعمّد).

2) الانسجام مع المعلومات التي جُمعت من مصادر مستقلة. هل توجد مصادر مستقلة أخرى للمعلومات تثبّت المعلومات التي أُعطيت حول الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان؟ هل المصادر غير مرتبطة ببعضها ببعض حقاً؟ فإذا أعطت مصادر لا تربطها صلة معلومات مطابقة، فسيكون هذا أمراً داعماً.

(3) ملائمة السياق: هل المعلومات تتلاءم مع نمط تعرفه فعلاً حول المنطقة والوضع؟ هل تبدو المعلومات محتملة في ضوء المعرفة الحالية؟

ب - التوثيق

تتضمن مرحلة التوثيق خطوات تحليل المعلومات التي جمعت في مرحلة المراقبة وعرضها، بما في ذلك التوصيات.

لعل تحليل المعطيات والوصول إلى استنتاجات تمثل واحدة من أكثر الخطوات تحدياً وأهمية في مرحلتها المراقبة والتوثيق. فهي تتطلب محيصاً لما يمكن أن تكون كميات ضخمة من المعلومات وتقرير ما تعنيه تلك المعطيات. واستخلاص الاستنتاجات عملية تجميع (تركيب) المعلومات، وتحديد الأنماط والموضوعات، والعلاقات والأسباب. وهي تتطلب التحقق المستمر من صحتها. وينبغي عليك أن تحدد بصدق المعلومات التي تلائم أو تناقض النمط عندما يبرز.

هنالك مسألة مهمة في تحقيق حقوق الإنسان تتمثل في تقرير إن كانت الحادثة التي نحن بصددتها تنتهك قانون حقوق الإنسان الدولي أم لا. فعلى سبيل المثال: إذا كان زوج (زوجة) المهتدي إلى المسيحية ضدّ تحوله إلى المسيحية، وُترفع قضية للطلاق، فإنّ فسخ الزواج ليس انتهاكاً لحقوق الإنسان. لكن إذا أراد الزوجان أن يبقيا على علاقتهما الزوجية، وتصرّ المحكمة على فسخ الزواج بسبب تغيير أحدهما لدينه، عندئذٍ يكون هذا انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وعرض المعطيات في تقرير هي خطوة تالية جوهرية في أهميتها، وبشكل خاص عندما تكون جزءاً من مناصرة الأنظمة. والعناصر الأكثر أهمية (سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة) هي كما يلي:

- ملخص تنفيذي: إن كثيرين من أهداف المناصرة أشخاص منشغلون، وسيقررون إن كانوا سينخرطون في قضيتك أم لا، وإن كانوا سيقروون أصلاً التقرير المبني على الملخص التنفيذي أم لا.
- المنهجية: من المهم لا أن تذكر ما توصلت إليه (معطياتك) وتحليله فحسب، بل أيضاً المنهجية التي استخدمتها في جمع المعلومات (الأساس الذي تركز المعلومات عليه). ومن دون ذلك، لا يستطيع الناس أن يقيموا مصداقيتك كمصدر للمعلومات. وسيكونون ميالين لعدم تبني قضاياك (وسيستهل هذا على خصوصك مسألة التشكيك في مصداقيتك والطعن فيها).
- المعطيات: سيمثل هذا الجزء الأكبر من تقريرك. قدّم لمحة عامة مرتبة للمعطيات أو النتائج الناشئة عن عملية المراقبة. وعادة ما ترتب المعطيات زمنياً، أو حسب القضية، أو الجاني، أو الضحية.
- تحليل المعطيات: انظر أعلاه.
- التوصيات: استخدم إطاراً دولياً لحقوق الإنسان لتحديد الانتهاكات في ما يتعلق بكل من انتهاكات القانون أو في الممارسة. وبعد ذلك، قيم ما يحتاج إلى تغيير لتلبية معايير حقوق الإنسان. ربما يكون هذا تدريباً أو تمويلاً، أو مساعدة للضحية أو حمايتها، أو مساءلة المنيء، أو الإصلاح القانوني. فكّر في الأشخاص الذين سيكون انخراطهم ضرورياً من أجل القيام بتلك الإجراءات. ربما يكون هؤلاء مشرعين، أو معززين للقانون، أو قضاة، أو مدّعين عامين، أو مقدّمي الرعاية الصحية، أو وسائل الاعلام، أو منظمات المجتمع المدني، أو أجهزة الدولة، أو المؤسسات

الخاصة. وحدد التغييرات الضرورية الأكثر أهمية لتسليط الضوء عليها. وضع في اعتبارك تحديد أولويات التوصيات وتسليط الضوء عليها، وبشكل خاص عندما تكون كثيرة.

ج - المناصرة

إذا قرّرت المضيّ قدماً في المناصرة، فإنك تنتقل إلى المرحلة التالية، حملة المناصرة. وتتمثل الخطوة الأولى من هذه المرحلة في أن تضع خطة مناصرة متنوعة للتنفيذ الفعلي لتلك الخطة.

- ينبغي أن تشمل خطة المناصرة ما يلي:

- المشكلة الرئيسية: سبق أن حددناها في الخطوة الأولى من دورة المناصرة.
- أهداف عملك في المناصرة: في عملية مناصرة الحادثة، سيكون هدفك هذا تصحيح انتهاك حقوق الإنسان (مثل إطلاق سبيل شخص من السجن أو إحضار الجناة إلى العدالة) وربما تقديم التعويض للضحية أو الضحايا. وأما في مناصرة الأنظمة، سيكون هدفك هذه التوصيات كلها أو مجموعة منها من مرحلة التوثيق.
- استهدف الأشخاص الذين لديهم القدرة أو السلطة لتغيير الوضع² في عملية المناصرة. ربما يكون هؤلاء أهدافاً مباشرة للمناصرة (مجموعات أو أفراداً قادرين على اتخاذ قرارات، أفراداً تريد أن تغير مواقفهم ونظراتهم أو إجراءاتهم لكي تصل إلى أهدافك)، أو ربما يكون هؤلاء أهدافاً غير مباشرة للمناصرة (مجموعات أو أفراداً قادرين على التأثير في خيارات أهدافك المباشرة وفي أولوياتهم. ويمكن أن يشمل هؤلاء وسائل الإعلام والرأي العام، إلخ). ومن المرجح أن تقيّدك الموارد المحدودة فتجبرك على تركيز أنشطتك على عدد محدود من الأهداف. ولهذا، فإن من المهم أن تقيم الأهداف المحتملة حسب النفوذ / التأثير والاهتمام اللذين لديهم (إما أن يدعموا توصياتك أو أن

يعا، ضه ها /
الاثـر

عـال	أبقيهم راضين	تعاـل معايم عـن قرب
	راقب (أقل جهد ممكن)	أبقيهم على الاطلاع
مـتدّن	مـتدّن	عـال اهتمام

² انظر القسم الثاني من هذا الدرس للاطلاع على مزيد من المعلومات حول الفئات المختلفة لأهداف المناصرة

- الرسائل: اشرح ما تقترحه، وسبب كونه جديراً بالتطبيق، والتأثيرات الإيجابية لتنفيذ توصياتك.
- الرسالة يجب ان تكون مخصصة لهدفها، وهي غالباً ما تحتاج إلى تعزيز على نحو متكرر.
- الأساليب والأنشطة التي ستكون ملائمة في ضوء الوضع الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي. وتوجد عدة أنواع من الإجراءات (هذه القائمة غير شاملة إطلاقاً).
- تأثير (ضغط) مباشر على الهدف. يمكن أن يشمل هذا توجيه رسائل إلى المسؤولين، والاجتماع بهم، وتوفير المعلومات ومعطيات البحث للمجموعة المستهدفة، ودعوة المسؤولين إلى زيارة ليعرفوا المزيد بأنفسهم عن الوضع أو حضور اجتماعات عامة سبق أن رتبها المجموعة المستهدفة.
- تتضمن الحملات إخبار الآخرين عن الوضع بطريقة تشجعهم على اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- يمكن أن تشمل ترتيب اجتماعات عامة، والاشتراك في مظاهرات أو مسيرات، أو كتابة رسائل إخبارية، وتوفير أوراق المعلومات، أو الوعظ،
- يمكن لاستخدام وسائل الإعلام³ في نشر الرسالة أن يوسع عدد الأشخاص الذين هم على بينة من الوضع، رغم أن هذا عادة يكون بطريقة أقل مباشرة من الحملات. ويمكن أن يشمل العمل الإعلامي كتابة مقالة أو رسالة في صحيفة أو مجلة، أو الحديث في الإذاعة، أو العمل مع الصحفيين لإخبارهم عن الوضع، أو إطلاق بيان صحفي حول النشاط أو الحدث.
- ينبغي أن تراقق الصلاة كل نوع من العمل أو الإجراء. ففي بعض الحالات، حيث يشكل العمل المباشر مخاطرة، ربما تكون الصلاة الطريقة الوحيدة للتأثير في الوضع. ويمكن مشاركة المعلومات المتعلقة بالصلاة في الكنائس، أو ضمن منظمات لاجتماعات العاملين، كموضوعات للصلاة في المجالات أو ضمن مجموعات صغيرة.
- الاتصال بمجموعات داعمة أخرى. غالباً ما يمكن لتحالف من الأشخاص أو المنظمات أن يحقق معاً أكثر مما يمكن أن يحققه شخص أو مجموعة بشكل فردي. ولهذا فإن من المهم أن تضع في اعتبارك إن كان بناء تحالف والمحافظة عليه يستحق استثمار الوقت والجهد أم لا. وفي ما يتعلق بمانصرة الحرية الدينية، يمكن أن يكون حلفاء التحالف الطبيعيون مجموعات حقوق الإنسان، والأقليات الدينية التي تواجه قضايا مشابهة، وحتى في بعض الأحيان قادة دينيين مسلمين.
- الجدول الزمني: ينبغي وضع الأنشطة في جدول زمني لكي تتمكن من معرفة موعد التخطيط لتنفذ بشكل ترتيب زمني.
- مخاطر / تحديات محتملة: ليست المناصرة مهمة سهلة. فإضافة إلى محدودية الموارد، يمكن أن تكون هنالك مقاومة من أولئك الذين تحاول أن تغير من مواقفهم ونظراتهم أو أعمالهم وسلوكهم، أو الذين يستفيدون من الوضع القائم. ولهذا من المهم أن تفكر مسبقاً بالمشكلات الممكنة التي يمكن أن تحدث (التي يمكن أن تتراوح بين نفاذ الموارد، والحصول على استجابة سلبية - إن كانت هنالك استجابة أصلاً - لتوصياتك، وقيام الحكومة بالقبض عليك أو وضع حد نهائي لجهودك). وسيسمح لك تقييم المخاطر بمعرفة إن كنت قادراً على:
- أ - تكييف خططك لتقليل مخاطر حدوث تلك التحديات أو المشكلات.
- ب - إبداء أفضل استجابة للتحدي عندما يحدث للتغلب عليه أو لتقليل تأثيره في حملة المناصرة.

³ انظر قسم "أفضل الممارسات"، لإلقاء نظرة متفحصة على مزايا استخدام وسائل الإعلام وعيوبها.

- المسؤولين: عيّن أشخاصاً ليكونوا مسؤولين عن كلّ نشاط مخطّط له.
 - قياس النجاح: من المهمّ أن تتأكّد من أنّ لديك معايير من شأنها أن تساعدك في تقدّم جهودك، لكي تستطيع القيام بالتقييم بانتظام (انظر ما يلي).
- عندما تكون لديك خطة مناسبة للمناصرة، فإن الخطوة التالية هي أن تنفّذها. وبطبيعة الحال، فإن المرونة أمر ضروري لتكييف الخطة لدى تقدّمها. ولهذا فإن من المهمّ أن تقيّم باستمرار تنفيذ الخطة ومحصّلات الأنشطة لترى أين وكيف ينبغي تعديل الخطة لتكون أكثر فاعليّة.

أسئلة لمزيد من النقاش:

1. اقترح لكلّ مسألة من المسألتين التاليتين هدفاً واحداً للمناصرة لتتعاون معه، شارحاً الأساس المنطقي وراء اختيارك.
 - أ. هدف المناصرة المباشر
 - ب. هدف المناصرة غير المباشر
 - ج. التحالف (مع شخص أو مجموعة فردية يمكن أن تدعم حملتك وتكون مستعدة للتحرك في اتجاه تحقيق الهدف نفسه).

المسألة 1 . تمّ إغلاق كنيسة على أيدي قوات الأمن بعد وصول شكاوى من المجتمع المحليّ أنها تقوم بالتنشير.

المسألة 2 . في الأغلبية الساحقة من البلدان في العالم العربيّ، لا تستطيع امرأة مولودة كمسلمة أن تتزوّج من رجل مسيحيّ (حيث تطلّ تعذّبها السلطات مسلمة). وهناك حلّان لهذه المشكلة، إمّا شنّ حملة للسماح للمرأة بأن تسجّل تحوّلها الدينيّ رسمياً (وفي هذه الحالة، يمكنها أن تتزوّج من رجل مسيحيّ) أو بإطلاق حملة لتشريع نظام الزواج المدنيّ في بلدك (وفي هذه الحالة، فإنّ دين الزوج أو الزوجة لا يؤثر في هويّة شريكها / شريكه). اختر أحد هذين المنهجين، وأجب عن الأسئلة الثلاثة السابقة.

2. يذكر الكاتب عدّة أساليب وأنشطة يمكن للمرء أن يستخدمها في عمليّة المناصرة. أيّ منهما تجدهما أكثر فائدة وفعاليّة في سياقك؟ اشرح جوابك. ثمّ استكشف كيف يمكنك أن تتوسع في اعتمادك على نشاط إضافي محدداً فعاليّته.

3. المناصرة: الأهداف

يوجد شركاء محليّون وإقليميّون ودوليّون يمكن أن ينخرطوا معك في جهود المناصرة

- يمكن تصنيف أهداف المناصرة وحلفائها، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، بطرق مختلفة. وأودّ في هذا القسم أن ألجأ إلى التصنيف الجغرافي لتصنيف أهداف المناصرة وحلفائها، إذ يمكن أن يكونوا موجودين على صعد وطنيّة وإقليميّة ودوليّة.

أ. الفاعلون الوطنيون

غالباً ما تتطلّع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربيّ إلى خارج بلدها للحصول على العون ورفع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان (إمّا إلى الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة أو أوروبا). ومع أن هذا أمرٌ مفهومٌ، إلا أن من المهمّ ألا تُقصر على هذه الخيارات. فبناءً على البلد المعني، ربما تكون هنالك خيارات قابلةً للتطبيق على المستوى الوطني. وسندرس في هذا القسم بإيجاز خيارين غير حكوميين - المحامين ومنظمات حقوق الإنسان المحليّة، وخياراً حكومياً، ألا وهو مؤسسات حقوق الإنسان الوطنيّة.

ربما يكون ممكناً التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان عبر المحاكم الوطنيّة. إذ كانت هنالك حالات عديدة حيث استخدم أشخاص محامياً للتصدي لعمليات الاعتقال، وأوامر الترحيل، وأعمال اضطهاد أخرى في المحاكم، وكسبوا قضايا أحياناً.

هنالك أيضاً حالاتٌ سمحت للحكومات العربيّة بالاستسلام للضغط الدولي من دون فقدان ماء الوجه بسبب وجود دعوى قضائيّة في محكمة وطنيّة. فعلى سبيل المثال، كانت هناك حالة في السودان حيث حُكم على امرأة مسلمة بالولادة أعتنقت المسيحيّة، بالموت بدعوى الردّة. وقد أدّى هذا إلى حملة مناصرة دولية وضعت ضغطاً على السلطات السودانيّة. ثم برّأتها محكمة الاستئناف من التهم الموجهة إليها، فأطلق سراحها. غير أن الدعوى القضائيّة الموجودة أعطت الحكومة السودانيّة طريقة لإطلاق سراح المرأة، وبهذا رفع الضغط الدولي (بالادعاء بأنّه لم تكن للضغط الدولي أيّة صلة بإطلاق سراحها، حيث إن المحكمة هي التي أخلت سبيلها).

وفي ما يتعلّق بمناصرة الأنظمة، ربما يكون ممكناً أيضاً التصدي لقانون، أو سياسة، أو سلوك ما من خلال المحاكم. ونجد مثلاً لذلك في الطائفة البهائيّة في مصر. تدرّج مصرُ خانة الدين على بطاقات الهوية، لكنها لا تقبل إلا ثلاثة أديان هي الإسلام والمسيحيّة واليهوديّة. وقد استغرق البهائيون عدّة سنوات من الدعاوى القضائيّة (مع حالي استئناف) قبل أن تصدر المحكمة الإداريّة العليا حكماً بإصدار بطاقة هويّة للبهائيين، لكن ينبغي إصدار بطاقة هويّة توضع في خانة الدين علامة "—". وفي شهر آب من عام 2008، أصدرت الحكومة بطاقات هويّة لأتباع الطائفة البهائيّة من دون الادعاء بأنهم مسلمون (وهو ادعاء رفضه معظم البهائيين، حيث بقوا من دون بطاقات هويّة في الماضي).⁴

يتراوح سجلّ اتّباع حكم القانون (أي التزام الحكومة بالقانون الوطني) بين بلد وآخر في البلدان العربيّة، وبالتالي تختلف قدرة المحامين ومنظمات حقوق الإنسان على مجابهة الحكومة. ففي حين كانت هنالك أمثلة كانت فيها تلك الوسائل مفيدة في تغيير القوانين أو حلّ مشكلات انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن هذا ليس واقع الحال دائماً. ينبغي أن تقيّم الخيارات الوطنيّة هذه على أساس كلّ حالة على حدة وأن تمارس حالما تكون مفيدة.

ثمّة خيار ثانٍ ممكن على الصعيد المحليّ، ألا وهو إشراك منظمات حقوق الإنسان. إذ يمكن أن تكون حليفة في مناصرة الحوادث عندما تقع الحالة ضمنّ صلاحياتها. ففي عام 2013، تمّت إحالة شخص مؤمن

⁴ See: <http://news.bahai.org/story/726>

بالمسيح من خلفيّة إسلاميّة إلى محكمة في المغرب. فتبنت الجمعية المغربيّة لحقوق الإنسان قضيّته، وساعدت كثيراً في تبرئته في نهاية الأمر من كلّ تهمة.

ويمكن أن تساعد أيضاً في مناصرة الأنظمة في الضغط⁵ من أجل إحداث تغيير بُنيوي. وأحد أمثلة ذلك قضية الزواج المدنيّ التي تدعو إليه منظمات عديدة لحقوق الإنسان في العالم العربيّ. فهي تدعو إلى تشريع الزواج المدنيّ الذي من شأنه أن يحلّ مشكلات الزواج لدى المهتدين إلى المسيحيّة.

وهناك طريقة ثالثة أخرى وهي معاهد حقوق الإنسان الوطنيّة، فهي هيئات وطنيّة لها صلاحية دستوريّة وتشريعيّة لحماية حقوق الإنسان وحمايتها. وهي جزء من جهاز الدولة التي تمولّها، غير أنّها تعمل وتمارس وظائفها باستقلال عن الحكومة (نظرياً على الأقلّ).⁶

وفي العالم العربيّ، أسست الدول التالية معهداً وطنياً لحقوق الإنسان: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، السودان، تونس.⁷

ويتمّ تصنيف المعاهد الوطنيّة (من قبل الجمعية العالميّة لمعاهد حقوق الإنسان الوطنيّة) بناءً على أساس تمسّكها بمبادئ باريس المتفق عليها (بما في ذلك إلى أيّ مدى تعمل باستقلال عن الدولة). وتصنيفها أو ترتيبها مذكور في الرابط المذكور في الحاشية السابعة.

وسجلّ معاهد حقوق الإنسان في العالم العربيّ (وفي أماكن غيرها) متفاوت. فبعضها واجهات يتمتّل عملها في دعم الحكومة، في حين أنّ معاهد غيرها ربما تكون مكرّسة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لكنّ الحكومات بشكل عام تتجاهلها. وقد تكون معاهد أخرى مفيدة وقادرة على التأثير في الحكومات إلى حدّ ما.

ب. الفاعلون الإقليميون

توجد هيتان إقليميتان تمتلكان آليات حقوق الإنسان تنطبق على البلدان العربيّة، وهما الاتحاد الإفريقيّ والجامعة العربيّة.

يضمّ الاتحاد الإفريقيّ البلدان العربيّة التالية كأعضاء: الجزائر، مصر، ليبيا، موريتانيا، السودان، تونس.

ووثيقة حقوق الإنسان الرئيسيّة للاتحاد الإفريقيّ هي الميثاق الإفريقيّ لحقوق الإنسان⁸ والشعوب، والذي دخل حيّز النفاذ في 1986. والهيئة الرئيسيّة المسؤولة عن مراقبة الامتثال للميثاق وتلقي الشكاوى هي

⁵See <http://morningstarnews.org/2013/10/appeal-hearing-postponed-for-moroccan-convert-from-islam-sentenced-for-proselytizing/> and <http://morningstarnews.org/2014/02/proselytism-conviction-of-convert-from-islam-in-morocco-overturned/>

⁶ لمزيد من الاطلاع على خلفيّة حركات حقوق الإنسان و"مبادئ باريس" التي تعمل بموجبها، انظر (OHCHR) .([2010], PP.7,2).

⁷ من أجل الاطلاع على قائمة معاهد حقوق الإنسان للشعوب، بما في ذلك تفاصيل كيفية الاتصال بها، انظر: <http://nhri.ohchr.org/EN/Contact/NHRIs/Pages/Global.aspx>

⁸ للاطلاع على مراجعة مفيدة لفرص المناصرة ضمن الاتحاد الإفريقيّ، انظر. Knox, Seiple & Rowe, p. 101-112.

اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ولهذه اللجنة تفويض بأن "تجمع الوثائق، وتقوم بالدراسات والأبحاث حول المشكلات الإفريقية في مجال حقوق الإنسان والشعوب، وتنظيم ندوات ومنتديات ومؤتمرات، وأن تنشر المعلومات، وتشجع المعاهد الوطنية والمحلية المهمة بحقوق الإنسان والشعوب، وتعطي رأيها أو تقدم توصيات للحكومات، إذا دعت الحاجة" (الميثاق – البند 45).⁹

وينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي أن تقدم تقارير للجنة لتقديم معلومات محدثة حول تنفيذ الميثاق في بلدها. وعندئذ تقوم اللجنة بإصدار توصيات للدول حول كيفية أدائها. وهي مستعدة للعمل مع المنظمات غير الحكومية أثناء هذه العملية وتتلقى المعلومات والتوصيات المقترحة لتطبيقها على البلدان.

وفضلاً عن ذلك، لدى اللجنة إجراء فردي للشكاوى: تستطيع ضحية انتهاكات حقوق الإنسان لم تتمكن من الحصول على العدالة من خلال المحاكم في بلدها / بلده، أن تقدم شكوى أمام اللجنة (عادةً ما تقوم منظمة غير حكومية بتقديم الشكاوى نيابة عن الضحية). وفي نهاية الإجراء، تصدر اللجنة توصية للدولة.

وبشكل عام، فإن لتحدي انتهاكات حقوق الإنسان من خلال اللجنة الإفريقية محدوديتها، حيث لا تواجه الدول الأعضاء عواقب كثيرة إذا تجاهلت توصية اللجنة. غير أنه ما زال من الممكن أن تكون هنالك فائدة في القيام بذلك، بشكل خاص كنهج من عدة مناهج. ومن أمثلة المساهمة الإيجابية في وضع فردي حالة اهداء شخص بهائي¹⁰ إلى المسيحية. فحتى عندما أمرت محكمة مصرية بإخلاء سبيله، رفضت شرطه الأمن أن تطلق سراحه. غير أنه، وفي غضون أسابيع من رفع محاميه شكوى للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تم إخلاء سبيله.

وهناك آلية إقليمية ثانية، لكن أقل تطوراً، وهي الجامعة العربية.¹¹ اعتمدت الجامعة العربية نسخة معدلة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان في 2004 دخلت حيز التنفيذ في شهر آذار من عام 2008. وفي وقت كتابة هذا الميثاق قامت البلدان التالية المصادقة عليه: الجزائر، البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، فلسطين، قطر، المملكة السعودية، سورية، والإمارات العربية، واليمن.

أنشأ الميثاق هيئة مكلفة بمراقبة الميثاق وتنفيذه، وهي اللجنة العربية لحقوق الإنسان التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2008. ولا توجد لهذه اللجنة إجراءات للشكاوى. إذ تكتفي بمراجعة تقارير الدول حول تنفيذ الميثاق ومسائل التوصيات. وتُنشر هذه التقارير والتوصيات على رابطها على الإنترنت.¹² ومن المؤسف أنه لا يوجد فيها مجالاً للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية.¹³

⁹ For the text see: http://www.achpr.org/files/instruments/achpr/banjul_charter.pdf

¹⁰ See: https://www.worldwatchmonitor.org/2006/10-October/newsarticle_4596.html/

¹¹ See: https://www.worldwatchmonitor.org/2006/10-October/newsarticle_4596.html/

¹² http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar_humanrights/homepage!/ut/p/c5/dY7NcolwFEafpQ_g3BtAcAsGw49UoCiYTQfUZilhqaxTUZ6-OuPW8y3PtzjA4T7d_knR_kqjWwUNcPcTSVltU0aQOTTA2CtSy93FGdpzSIALZbr7s6aH_kqNL2hly3EKUEWdlWxiJsPkw

¹³ EIDH لاطلاع على محدوديات التفاعل وبعض الأمثلة المحدثة، انظر

وافقت الجامعة العربية، بناءً على اقتراح قدمته البحرين في عام 2014 على إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان. وستكون المحكمة إجراءات للشكاوى، غير أنه لن يكون للأفراد الحق في تقديم الشكاوى بناءً على مشروع النظام الأساسي للمحكمة. فالدول الأعضاء في الجامعة العربية هي وحدها التي تملك الحق في تقديم أية شكاوى، وسيكون الأمر متروكاً للدول أن تقرر منح المنظمات غير الحكومية الحق في رفع شكاوى ضدها أو منعها من ذلك.¹⁴

وبعبارة أخرى، فإن احتمالات المشاركة في آليات الجامعة العربية محدودة جداً في الوقت الحالي، لكن توجد هنالك إمكانية لزيادتها في المستقبل.

ج. الفاعلون الدوليون

وأخيراً، توجد خيارات للاشتراك مع أهداف المناصرة أو الحلفاء في الحلبة الدولية. ومرة أخرى، يمكننا أن نقسم هذه الأهداف إلى فئتين بناءً على نوع المناصرة التي يمكن أن يقدموها: المناصرة الثنائية والمناصرة متعددة الأطراف.¹⁵

إن فرص المناصرة الثنائية (التعاون مع بلد ما لتقديم التماس إلى بلد آخر لتغيير قوانينه أو سياساته أو تصحيح انتهاكات حقوق الإنسان الفردية فيه) بلا نهاية. ولدى بلدان كثيرة مصلحة، كجزء من سياستها الخارجية، في تعزيز حقوق الإنسان دولياً. ومن خبرتي الخاصة، أننا نعمل مع بلدان كثيرة، وبشكل خاص في شمال إفريقيا وأوروبا، لكن أيضاً في أمريكا الجنوبية وآسيا، وأوقيانوسيا، وأحياناً في إفريقيا لرفع انتهاكات الحرية الدينية في البلدان العربية.

أريد، لغرض هذا الدرس، أن أركز على ثلاثة مناهج بُنيوية أخرى هدفت إلى تقوية تعزيز الحرية الدينية كجزء من السياسة الخارجية: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا.

ففي عام 1998 تبنت الولايات المتحدة قانون الحرية الدينية الدولي. ويهدف هذا القانون إلى جعل تعزيز الحرية الدينية جزءاً مهماً من السياسة الخارجية الأمريكية. وقد فتح القانون مكتبين مهمين في تعزيز هذا الغرض:

- المكتب الدولي للحرية الدينية الدولية ضمن وزارة الخارجية برئاسة السفير المتجول (أو السفير فوق العادة، أي سفيراً لدى كل الدول، وليس فقط لدولة واحدة)
- لجنة الولايات المتحدة للحرية الدينية الدولية المكلفة بمراقبة تنفيذ حكومة الولايات المتحدة للقانون وروحه (لتجمل تعزيز الحرية الدينية جزءاً مهماً من السياسة الخارجية الأمريكية).

¹⁴ من أجل الاطلاع على تقييم (نقدي جداً) لمشروع المبادئ، انظر <http://www.amnesty.org/en/library/asset/IOR65/001/2014/en/a0a566c0-173a-4fb6-9ea2-e29fe1ad3bee/ior650012014en.html>

¹⁵ تعني " الثنائية" أنها تتضمن علاقات مباشرة بين البلدان الفردية، كوجود علاقة بين لبنان وفرنسا، أو بين رابطة من البلدان مثل الاتحاد الأوروبي وبلد واحد. ويعني تعبير "متعددة الأطراف"، أنها تتضمن عدداً أكبر من البلدان التي تعمل معاً. ونحن نرى ذلك مثلاً ضمن بلدان الأمم المتحدة.

يتصل هذان المكتبان على نطاق واسع بمنظمات غير حكومية وبممثلي المجتمعات (الطوائف) الدينية لتوفير فرص عظيمة للضغط كجزء من جهود المناصرة. فضلاً عن ذلك، يلزم القانون سفارات الولايات المتحدة حول العالم بمراقبة الحرية الدينية وتعزيزها والانخراط مع ممثلي المجتمعات الدينية من أجل هذه الأغراض.

تبنى مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي¹⁶ في حزيران من عام 2013 "الخطوط الإرشادية للاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز حرية الدين أو المعتقد وحمايتها". والنية المعلنة لتلك الخطوط الإرشادية هي: "يعتزم الاتحاد الأوروبي، من خلال أدوات سياسته أن يمنع ويعالج انتهاك هذا الحق في حينه بطريقة ثابتة ومتناسكة." وتوفر هذه الخطوط الإرشادية فرصاً للاتصال بأجزاء مختلفة من الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص البرلمان الأوروبي وجهاز العمل الخارجي الأوروبي (الدائرة التي تقوم بوظيفة وزارة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي). وبالتالي، فإن هذا يشمل بعثة الاتحاد الأوروبي (سفارات الاتحاد الأوروبي) في العالم العربي.¹⁷

وأخيراً أسست الحكومة الكندية مكتباً للحرية الدينية كجزء من وزارة الشؤون الخارجية في شهر شباط من عام 2013 بقيادة سفير. ويتمثل تفويض المكتب في ما يلي: "المناصرة والتحليل، وتطوير السياسة والبرمجة المرتبطة بـ (1) حماية الأقليات الواقعة تحت التهديد ومناصرتها. (2) معارضة الكراهية الدينية. (3) تعزيز القيم الكندية للتعددية والتنوع في الخارج."¹⁸ وحقيقة كون تعزيز الحرية الدينية هدفاً مهماً للسياسة الخارجية للحكومة الكندية أمرٌ يفتح أفقاً لإشراك الحكومة الكندية بما في ذلك السفارات الكندية في مناصرة الحرية الدينية في العالم العربي.

تتم المناصرة متعددة الأطراف للحرية الدينية في العالم العربي على مستوى دولي (بالمقابلة مع المستوى الإقليمي) بشكل رئيسي من خلال الأمم المتحدة. وتوثيق الأمم المتحدة، وبنيتها وانخراطها في قضايا حقوق الإنسان مفصل ومحكم، وهو بالتالي معقد.

وسنركز بإيجاز على سبل التعاون الثلاثة الممكنة¹⁹: أصحاب الصلاحية (التفويض)، والمراجعة الدورية الشاملة، ولجنة حقوق الإنسان.

أصحاب الصلاحية - وهم يسمون عادةً "مقررين خاصين". يملك هؤلاء تفويضاً خاصاً بمراقبة مجموعة معينة من معايير حقوق الإنسان وتعزيزها. ويصدرون تقارير سنوية حول عملهم والمناحي أو الاتجاهات في القضايا التي يغطونها. ويوزعون بلداناً للاجتماع بالضحايا التي تواجه انتهاكاً لقضايا حقوق الإنسان التي غطاها المقرر الخاص. ويتواصلون بشكل مباشر مع الحكومات حول انتهاكات محددة لقضايا حقوق

¹⁶ يتألف مجلس الشؤون الخارجية من وزراء الخارجية للدول الأعضاء الفردية للاتحاد الأوروبي. من أجل الاطلاع على نص الخطوط الإرشادية، انظر

https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/137585.pdf

¹⁷ لكل شخص نقطة تركيز حول حقوق الإنسان. من أجل الاطلاع على قائمة لوفود الاتحاد الأوروبي، انظر: http://eeas.europa.eu/delegations/index_en.htm

¹⁸ See: http://www.international.gc.ca/religious_freedom-liberte_de_religion/faq_faq.aspx

¹⁹ من أجل الاطلاع على نظرة أوسع، انظر Thames, Seiple & Rowe 15-42 or OHCHR (2000).

الإنسان.²⁰ وفي ما يتعلّق بمناصرة الحُرِّيَّة الدينيَّة، فإن المقرّرين الرئيسيين المعيّنين هما "المقرّر الخاصّ بالحُرِّيَّة الدينيَّة والمعتقد"²¹ و"المقرّر الخاصّ بقضايا الأقليّات".²² فضلاً عن ذلك، يوجد مقرّرون خاصّون حول بعض البلدان المعيّنة (الذين يتعاملون مع قضايا حقوق الإنسان في بلدٍ معيّن). وفي وقت كتابة هذا الدرس، يوجد ثلاثة مقرّرين خاصّين بالبلدان العربيّة:²³ فلسطين، والسودان، وسورية.

المراجعة الدورية الشاملة. وهي إجراء تتمّ بمقتضاه مراجعة تنفيذ كلّ بلدٍ للإعلان العالميّ لحقوق الإنسان على دورة مدّتها أربع سنوات.²⁴ والإعلان العالميّ هو الأكثر شهرةً، وهو من نواح كثيرة أهمّ وثيقة لحقوق الإنسان اعتمدها الأمم المتّحدة في عام 1948. وتتمّ المراجعة الدورية الشاملة من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة (وهو الجهاز الرئيسيّ للأمم المتّحدة الذي يتعامل مع حقوق الإنسان).

وترتكز المراجعات على ثلاث وثائق: المعلومات التي تقدّمها الدولة موضوع المراجعة. 2. المعلومات المتضمّنة في تقارير لهيئات غير تابعة للأمم المتّحدة، مثل "المقرّرين الخاصّين". 3. معلومات مستمدة من مصادر أخرى تشمل معاهد حقوق الإنسان الوطنيّة والمنظّمات غير الحكوميّة. وتحدث المراجعة الفعلية من خلال مناقشة تفاعليّة بين الدولة المعيّنة ودول أخرى أعضاء في الأمم المتّحدة. وأثناء هذه المناقشة، تستطيع أيّة دولة عضو في الأمم المتّحدة أن تطرح أسئلة، وتبدي تعليقاتٍ و/أو تقدّم توصياتٍ للدول المعيّنة (موضوع المراجعة).

يمكن للمنظّمات غير الحكوميّة أن تنخرط في هذه العمليّة بتوفير تقارير حول قضايا حقوق الإنسان متعلّقة بالبلد موضوع المراجعة.²⁵ ويمكنها أن تضغط على بلدان أخرى لإثارة هذه القضايا مع البلد موضوع المراجعة، مثل معاملة المهتدين إلى المسيحيّة، أو التنظيمات المتعلّقة بالأبنية الكنسيّة. أو أشكال أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان. وبعد نشر القائمة النهائيّة للتوصيات، يمكن أن تستخدم المنظّمات غير الحكوميّة حملات مناصرة أنظمة لتأييد توصية أو عدّة توصيات ذات صلة بقضايا الحُرِّيَّة الدينيّة.

²⁰ من أجل الاطلاع على نموذج لتقديم طلب حالات معيّنة لأصحاب التفويض، انظر: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Communications.aspx>

²¹ لمزيد من تفاصيل حول تفويضه، انظر: <http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/FreedomReligionIndex.aspx>

²² لمزيد من تفاصيل تفويضها وأنشطتها، انظر: <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Minorities/LExpert/Pages/LEminorityissuesIndex.aspx>

²³ <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Countries.aspx>

²⁴ من أجل الاطلاع على الدورة الجارية، (2012 – 2016)، انظر: http://www2.ohchr.org/SPdocs/UPR/UPR-FullCycleCalendar_2nd.doc

²⁵ من أجل الخطوط الإرشاديّة حول تقديم التقارير، انظر: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Documents/TechnicalGuideEN.pdf>

لجنة حقوق الإنسان. تراقب هذه اللجنة التزام الدول اطراف الميثاق الدولي والحقوق المدنية والسياسية (JCCPR). وهي وثيقة معاهدة، ولهذا فإن على تلك البلدان التي اختارت أن توقع للمصادقة التزاماً قانونياً ملزماً بالتمسك بتلك المعاهدة، بما في ذلك أوجه التزام الحرية الدينية (البند 18).

والدول العربية التالية دول أطراف في هذه الوثيقة: الجزائر ومصر والعراق والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا والمغرب، والسودان، وسورية، وتونس، واليمن.²⁶ ولهذا فإن تلك البلدان تخضع للتحقيق من قبل لجنة حقوق الإنسان.

وتفويض (صلاحية) لجنة حقوق الإنسان ذو شقين: عملية المراقبة وإجراء الشكاوى الفردية. فالدول الأطراف في تلك المعاهدة (JCCPR) ملتزمة بتقديم تقرير كل خمس سنوات حول كيفية تنفيذها لأحكام تلك المعاهدة في بلدانها. وتناقش اللجنة هذه التقارير، ثم تصدر توصيات للدولة. وخيارات المنظمات غير الحكومية التي تؤثر في هذه العملية مشابهة لإجراء المراجعة الدورية العالمية في مجلس حقوق الإنسان: ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساهم بتقديم تقاريرها الخاصة حول البلد المعني. ويمكن استخدام التوصيات التي تصدرها اللجنة لأغراض المناصرة.

- وفي عام 1976 تمت إضافة بروتوكول اختياري إلى معاهدة JCCPR يسمى البروتوكول الاختياري الأول. وهو مفتوح للدول الأطراف في المعاهدة للتوقيع عليها (لكن هذه خطوة منفصلة إضافة إلى كون الدولة طرف في المعاهدة نفسها). أسس "البروتوكول الاختياري الأول" إجراءً فردياً للشكاوى يمكن بموجبه للأفراد الذين يعتقدون أن حكومتهم انتهكت حقاً (أو أكثر) من الحقوق التي نص عليها JCCPR وفشلت في تدارك هذا الانتهاك في بلدهم، أن

يقدموا شكوى بحق حكومتهم أمام لجنة حقوق الإنسان. ولم توقع على البروتوكول الأول في العالم العربي إلا ثلاث دول، هي الجزائر وليبيا وتونس.²⁷

أسئلة لمزيد من المناقشة

1. أية دولة وأي فاعلين غير حكوميين يمكن أن يكونوا أهدافاً على المستوى المحلي/الوطني؟
2. صف بإيجاز محدوديات الفاعلين الإقليميين في العالم العربي. واقترح طرفاً يمكنك معه أن تقيم شراكة ضمن سياقك من شأنها أن تمثل بدائل تكميلية وعملية وفعالة.
3. هل توجد حساسيات معينة تجد أن من الضروري أن تضعها في اعتبارك عندما يتعاون مناصرو قضايا الحقوق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاوناً ثنائياً مع الدول "الغربية"؟ اشرح بالتفصيل مع تقديم اقتراحات لطرق معالجتها.

²⁶ من أجل الاطلاع على قائمة بالبلدان الأعضاء، انظر

http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?Treaty=CCPR&Lang=en

²⁷ للاطلاع على مزيد من المعلومات والخطوط الإرشادية حول استخدام إجراءات الشكاوى، انظر

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CCPR/Pages/CCPRIndex.aspx>.

4. صِفَ حالةً فرديةً أو نظاميةً للاضطهادِ تعرفُها. حدّدْ على أيِّ مستوى حدثتْ (القوانين، أم السياسات، أم الممارسات، أم النظرات، أم السلوكيات). وشرّحْ ما يمكنُ أن يفعله أفضلُ الفاعلين لتصحيح هذا الظلم.

4 . أفضل الممارسات

التَّحُصّل على الإذن (التفويض) والدقّة، والاعلام الحكيم أمرٌ جوهريٌّ من المناصرة الفعّالة

قلّتْ في بداية هذا الدرس لدى مناقشة تعريف المناصرة ما يلي:

"عملية المناصرة منظّمة ومنهجية. فلا تحدث حملة مناصرة من تلقاء نفسها. فهي عملٌ شاقٌ يتطلبُ قدرًا كبيراً من التنظيم والتخطيط وتتبع إجراءاتٍ منصوفاً عليها".

لقد ألقينا نظرةً على الإجراءات اللازمة للقيام بالمناصرة عبر هذا الدرس، لكننا ركّزنا بشكلٍ رئيسيٍّ على كيفية القيام بالمناصرة الجيدة. والآن، أريدُ أن ألقى نظرةً على القيام بالمناصرة بحكمة. وكما يخلص نوكس وسبيل وراو Knox, Seiple & Row بحق (ص 5-6): "لكلِّ قضية مناصرة دوليةٍ تفضي لتحرير سجين أو إصلاح قوانين، هناك قصّة أخرى حول ناشطٍ مفرطٍ في العدوانية (مُتحامل)، أو سيئٍ الاطلاع على الأمور بشكلٍ مزعجٍ، يضرُّ أكثر مما ينفع".

أودُ أن أثيرَ بعضَ النقاطِ بإيجازٍ في ما يتعلّق بأفضل الممارسات: منح الصلاحيّات (التفويض)، والقصّة، والمفردات، والاعلام.

فقبل القيام بأيِّ إجراءٍ لمصلحة ضحية (ضحايا) الاضطهاد، ينبغي أن يكونَ لدينا تفويضٌ. إذ ينبغي أن نعرفَ ما تريده الأطراف ذات الصلة من أجل مصلحة الضحية أو الضحايا.

غالباً ما تكون هنالك ثلاثة أطرافٍ معنيّة: الضحية نفسها، والعائلة المباشرة (إذا كانت لديها نظرة مواتية تجاه الضحية). والقيادة المسيحية ذات الصلة بالضحية. يحمل هؤلاء عواقبَ أيّة عملية مناصرة تتم من أجله. ولهذا يتوجّبُ توعيتهم بمضاعفاتِ أيّة عملية مناصرة. ويتوجبُ أن يعطوا موافقةً محدّدة على أيِّ إجراءٍ يُتخذُ نيابةً عنهم.

ربما تكون لهذه الأطراف الثلاثة منظورٌ مختلفٌ إلى الوضع، وربما يختلفون حول أفضل استجابة لانتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن نضعَ بصدقٍ في اعتبارنا دواعي القلق الحقيقية لكلِّ طرفٍ، مع اعتبار أنهم سيكونون في ذلك البلد مدّةً طويلةً. فعلى سبيل المثال، لدى القيام بالمناصرة لضحية معيّنة، ربما تتمكّن الضحية من الهرب من البلد، لكن المجتمع المسيحي الأوسع سيحسُّ بأنه تُرك وحده لمواجهة مضاعفاتٍ سلبيةٍ محتملةٍ للمناصرة التي تمّت من أجل الضحية التي هربت.

ثانياً، يتوجّبُ أن يكونَ المناصرون حذرين جداً حول الحقائق التي يتوصّلون إليها. فالدقّة أمرٌ بالغ الأهمية. إذ يستطيع أيُّ واحدٍ منخرطٍ في الكنيسة المضطهدة أن يستشهدَ بقصصٍ ومعلوماتٍ منشورة كانت غير دقيقة جزئياً، أو غير دقيقة في معظمها، أو غير دقيقة تماماً.

أسبابُ عدم الدقّة قد تتضمن:

- عملية جمع المعلومات: يتبيّن أن المصادر غير صحيحة

- عملية نشر المعلومات: تقوم وسائل الإعلام ومنظمات المناصرة التي تسيء الاقتباسات (أو تقتبس خارج السياق، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير معنى الاقتباسات) بتضخيم الأرقام، إلخ.

عندما ننخرط في عملية جمع المعلومات أو في عملية نشر المعلومات، فإنه يتحتم علينا أن نبذل كل جهد لضمان أن تلك المعلومات لا تتضمن أي خطأ.

وهذا أمر مهم لسببين. أولاً، تأمرنا الوصية الكتابية بأن لا نشهد بالزور (خروج 20: 16)، بل أن نفرح بالحق (1 كورنثوس 13 : 6). ثانياً، هنالك ضرورة عملية مهمة، حيث ستؤثر الأخطاء في :

- ضحايا الاضطهاد: إذ سيتردد الناس في تقديم العون لأنهم لا يعرفون ما يمكن تصديقه بعد (فقد الثقة).
- مصدر المعلومات غير الدقيقة: سيوصف بأنه مصدر غير موثوق.
- ناشر المعلومات (وسائل الإعلام أو مجموعة المناصرة): سيفقد مصداقيته، الأمر الذي سيعوق الحصول على العون الذي يمكن أن يقدمه في القضايا الراهنة والمستقبلية.

وبعد ذلك، يجب أن يكون الشخص المناصر حذراً في استخدام كلماته. فمن المهم أن نستخدم لغة واضحة لا أيس فيها في أي جهد من عملية المناصرة. إذ يتوجب أن يكون واضحاً ودقيقاً لئلا يضل الأشخاص الذين أشركهم في العملية حول استنتاجاته، أو قوة الأدلة الكامنة وراء معطياته. ويجب على المناصرين أن يحترسوا من أن يكونوا عرضة لاتهامات المبالغة أو الزخرفة (إضافة بهارات على القصة). إذ يتوجب أن يكونوا واضحين وغير منحازين، بل موضوعيين.

ففي ما يتعلق باللغة المستخدمة، يجب على المناصرين أن:

- يكونوا مقتضبين وواضحين.
- يتجنبوا كلام الإهانة.
- يتجنبوا توجيه الاتهامات أو إصدار الأحكام على الآخرين، بل أن يذكروا الحقائق.
- يتجنبوا الكلمات المحملة بالأبعاد السياسية التي يمكن أن تبيّن الانفتاح إلى المحايدة.
- يتجنبوا أن يكونوا شخصيين أو عاطفيين جداً في كلامهم، بل ينبغي أن يركزوا على الحقائق.

وأخيراً، هنالك مسألة الاعلام. يقول ميرال Meral (ص 30):

"على خلاف التصور العام لمناصرة حقوق الإنسان التي تتضمن مسيرات، واحتجاجات، وقمصاناً دعائية، وإدانات عالية، يأتي النجاح دائماً تقريباً من خلال الدبلوماسية المعقدة الهادئة خلف الأبواب المغلقة".

وفي وقت الأزمات، يمكن للمعلومات التي تقع في الأيدي الخطأ أن تؤدي في الغالب إلى عواقب وخيمة. إذ سبق أن تسببت معلومات أُعلنت من أجل أغراض الصلاة، أو أغراض المناصرة ووصلت إلى وسائل الإعلام في آخر المطاف إلى مشكلات كثيرة. والاعلام أداة قوية، لكنه في الوقت نفسه خطرة

وكقاعدة عامة، يمكن أن يكون الإعلام أداة مهمة ومفيدة من بداية مناصرة الأنظمة في تسليط الضوء على قضية ما (أي لا على ضحايا فردية، بل على القضية). وفي مناصرة الحوادث، يكون أفضل في العادة أن لا تستخدم الإعلام منذ البداية، بل أن نحاول أن نبذل جهوداً ودبلوماسية هادئة أولاً خلف الكواليس لإعطاء الجناة خيار تصحيح انتهاكات حقوق الإنسان من دون فقدان ماء الوجه. ويترك هذا أيضاً للمناصرة الخيار زيادة الضغط في مرحلة لاحقة إذا لم يستجب الجاني للجهود المبذولة خلف الكواليس.

يعطي بويد – ماكميلان Boyd-MacMillan (ص 261 – 262) أربع قواعد مهمة لدى اتخاذ قرار استخدام الاعلام أو عدمه نيابة عن ضحايا الاضطهاد الفرديّة:

- يتوجب الحصول على إذن من الشخص المعني أو من عائلته المباشرة.
- ينبغي مناقشة هذا التكتيك بشكل مستفيض مع قادة الكنائس المحليّة والمصادقة عليه.
- يُستخدم هذا التكتيك كملاذ أخير بعد فشل أساليب أخرى.
- لا يتوجب أن يجعل الاعلام السلطات أو الجناة واعين بالمعلومات التي لم يعرفوها بعد. فعلى سبيل المثال، إذا كان شخص يقود شبكة سرّية من المهتدين إلى المسيحية، من خلفية إسلامية، فإنه ليس مفيداً نشر هذه الحقيقة، بما في ذلك تفاصيل حول حجم المعلومات الأخرى للشبكة.

أسئلة لمزيد من المناقشة:

1. في ضوء هذا القسم، أين تجد أشخاصاً من ثقافتك أكثر عرضة للفشل في ممارستهم للمناصرة؟ اقترح طرقاً لإبقاء تلك الاتجاهات مكبوحّة وتحت المراقبة.
2. أعط مثلاً من خبرتك، أو مثلاً تعرفه، حيث كان للممارسة الحكيمّة تأثير إيجابي جداً في عملية مساعدة المضطّهدين.

خاتمة

ألقينا في هذا الدرس نظرة على أهميّة التفكير في ماهيّة المناصرة وعرفنا المناصرة على أنها "مجموعة كاملة متكاملة من الإجراءات المنظمة والنظاميّة الهادفة إلى تغيير القوانين والسياسات أو الممارسات أو الاتجاهات أو السلوكيات".

وفرّفنا بين المناصرة الهادفة إلى التغييرات البنيويّة (مناصرة الأنظمة) ومناصرة الضحايا في حوادث معيّنة من الاضطهاد (مناصرة الحوادث). ولاحظنا أن المراحل الأولى المفتاحيّة لعملية المناصرة هي

المراقبة والتوثيق – جمع المعلومات والتحقق من صحتها - وتحليل تلك المعلومات، ووضع توصيات حول تصحيح انتهاكات حقوق الإنسان. وتؤدي هذه المراحل إلى تغيير في الوضع وقبول تنفيذ التوصيات.

ويتمثل جزء رئيسي من المناصرة في إشراك الذين يتمتعون بالقدرة على تنفيذ توصياتك (أهداف المناصرة المباشرة) أو الذين يمتلكون تأثيراً في أهدافك للمناصرة المباشرة. (أهداف المناصرة غير المباشرة). ولاحظنا أنه توجد أهداف مناصرة محتملة على مستوى وطني من خلال الفاعلين في الدولة أو خارجها كلاهما، وعلى مستوى إقليمي من خلال آليات حقوق الإنسان، مثل الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، وعلى مستوى دولي مع بلدان فردية ومنظمات دولية (وبشكل خاص آليات الأمم المتحدة) التي لديها اهتمامات محددة في التكريس لتعزيز الحرية الدينية.

وبعد أن ركزنا على كيفية القيام بحملة مناصرة فعالة، ألقينا نظرة سريعة على القيام بحملة مناصرة بحكمة، وهي تتمثل في الحصول على تفويض للمناصرة، والحاجة إلى الدقة، والمفردات الملائمة، والحاجة إلى الوعي بفوائد الاعلام وخطرها.

نشاط تعليمي

هنالك قرية تصل نسبة المسيحيين فيها إلى 20% والمسلمين إلى 80%. ولا توجد أية كنيسة فيها. ويطلب وفد من المسيحيين أن نساعدهم في ضمان الحصول على تصريح ببناء كنيسة. غير أنك عندما تقوم بهذا المسعى، ترفض الحكومة أن تعطيك تصريحاً. وتقول إن القادة المسلمين اعترضوا على افتتاح كنيسة في القرية. وتقول إنه يمكن للمسيحيين أن يذهبوا إلى قرى أخرى مجاورة لحضور الكنيسة. ويبدو أن الحكومة تخاف من أن يؤدي وجود كنيسة هناك إلى انضمام بعض المسلمين أيضاً إليها.

لكنك لا تستسلم لهذا الموقف، وتريد أن ترى ما يمكنك أن تفعله للحصول على تصريح لبناء الكنيسة. ويتفق حوالي نصف المسيحيين على نهجك، لكن النصف الآخر لا يريد "إثارة المتاعب" ويفضل أن لا يتحدى رفض السلطات منح ترخيص.

اقرأ القسم 2. ج وأجب عن الأسئلة التالية:

1. اعمل قائمة بالأطراف المعنية وضع عليها علامة في جدول أصحاب المصلحة، اعتماداً على مستوى تأثيرهم واهتمامهم بالمشكلة. وفكر في أصحاب المصلحة المحتملين في القرية والمنطقة، وعلى المستوى الوطني، وعلى المستوى الدولي أيضاً، إذا شعرت بأن هذا أمر مهم. وتذكر أن أصحاب المصلحة يمكن أن يشكلوا أهدافاً مباشرة أو غير مباشرة.
2. هل يوجد حلفاء محتملون في بلدك يمكنك أن تتعاون معهم في مسألة تحدي رفض التصريح؟

3. ما هي الأساليب المحتملة التي يمكنك أن تستخدمها لإشراك أصحاب المصلحة؟
4. ما هي الرسالة التي تود أن تقدمها لأصحاب المصلحة؟
5. ما هي المخاطر والتحديات المحتملة لجهودك؟

امتحان حول الدرس السابع

1. اشرح في عبارتين معنى المناصرة.
2. كيف تختلف انتهاكات حقوق الإنسان في السياسات عن الانتهاكات في التطبيق أو التوجهات. أوضح مستخدماً أمثلة.
3. أعط مثيلين لمناصرة الحرية الدينية، يمثل واحد منهما مناصرة الحوادث والثانية مناصرة الأنظمة.
4. لماذا يميل الناس أحياناً إلى تجنب التعامل مع المعاناة الشديدة التي يمر بها آخرون، في رأيك؟
5. ما هي الخطوات الثلاث الرئيسية للمناصرة؟ اشرح بإيجاز واحدة منها.
6. اشرح بإيجاز في فقرة واحدة أنواع الأدلة المطلوبة أثناء المراقبة في عملية المناصرة.
7. ما الفرق بين مُصدّقَة الأدلة وموثوقيتها؟
8. اذكر الأساليب والأنشطة الخمسة الرئيسية المتاحة لإجراء المناصرة. اقترح طرقاً يمكنك بها حشد مجتمع كنسي دولي أقرب وأوسع للصلاة من أجل التضامن من دون التسبب في دعاية مؤذية وغير ضرورية.
9. صف بإيجاز كيف يمكن لمحامٍ من المجتمع المحلي أن يساعد في حل قضية على المستوى المحلي أو الوطني. أوضح إجابتك من مثيل من الدرس.
10. . قارن بين الفاعلين الإقليميين والدوليين لدى وصفك للآليات الرئيسية التي تحكم عملياتهم. أعط أمثلة ملموسة ناجحة من الدرس.
11. . ما هي المكونات الرئيسية لأفضل ممارسة في المناصرة؟ اشرح بإيجاز كلّ واحد منها في عبارة واحدة.
12. . صف في فقرة واحدة التأثير الضارّ التي يمكن أن تتسبب فيه التقارير غير الدقيقة في عملية المناصرة.
13. . أجب عن الأسئلة التالية في ضوء القراءة الإضافية. ما هي الميزات والمحدوديات في التعامل مع مقرّر خاص في حلّ مسائل الحرية الدينية. ادمج حجّتك بأمثلة من القراءة.
14. . ما هو الدور الذي تلعبه سمعة أولئك الذين في السلطة في إحداث التغيير على مستوى حرية الدين؟ اقترح أفكاراً لإنقاذ فقدان ماء الوجه يمكن أن تحافظ على صورة الذين في السلطة، مع عدم المساس بفاعلية عملية المناصرة.
15. . انتقدت مؤخراً نافي بيلاي Navi Pillay ، مفضضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجلس الأمن على عجزه عن معالجة الصراعات بشكل فعال حول العالم. قالت: "أخذت الاعتبار الجيوسياسية قصيرة الأمد على نحو متكرر أولوية على المعاناة الإنسانية التي لا تطاق والانتهاكات الفاضحة." أيّة أسباب ذكرت وراء هذه المشكلة؟ هل يمكن لعوامل مشابهة أن تؤثر في محصّلات مناصرة الحرية الدينية عندما تتضمن فاعلين دوليين؟ اشرح إجابتك مقدماً أدلة من الدرس.

Bibliography

Boyd-MacMillan, Ron. *Faith that Endures: the Essential Guide to the Persecuted Church*. Lancaster: Sovereign Word Limited, 2006

FIDH, *The Arab League and Human Rights: Challenges Ahead*. Cairo, 2013.

Groome, Dermot. *The Handbook of Human Rights Investigation: A Comprehensive Guide to the Investigation and Documentation of Violent Human Rights Abuses*. Northborough: Human Rights Press, 2001

Knox, Thames, Christ Seiple & Amy Rowe. *International Religious Freedom Advocacy: A Guide to Organizations, Law and NGOs*. Waco: Baylor University Press, 2009

Meral, Ziya. "International Religious Freedom Advocacy in the Field: Challenges, Effective Strategies, and the Road Ahead." *The Review of Faith and International Affairs*. 10:3 (2012) 25-32

OHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights). *Human Rights: A Basic Handbook for UN Staff*. Geneva: United Nations, 2000

OHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights). *National Human Rights Institutions: History, Principles, Roles and Responsibilities*. Geneva: United Nations, 2010

Shelton, Dinah & Paolo G. Carozza. *Regional Protection of Human Rights*. Oxford: Oxford University Press, 2013

Tomuschat, Christian. *Human Rights: Between Idealism and Realism*. Oxford: Oxford University Press, 2008

US-HRN (United States-Human Right Network). *A Practitioner's Guide to Human Rights Monitoring, Documentation, and Advocacy*. Atlanta: The Advocates for Human Rights, 2011

VeneKlasen, Lisa & Valerie Miller. *A New Weave of Power, People & Politics: The Action Guide for Advocacy and Citizen Participation*. Rugby: Practical Action Publishing, 2007

للاطلاع على مزيد من المعلومات والخطوط الإرشادية حول استخدام إجراءات الشكاوى، انظر